دفاعاً عن الحقوق السياسية للمرأة

ماذا تعني الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة .. ومالذي حملته هذه الاتفاقية للنساء في كل انحاء العالم ؟

تحت تأثير " اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة " اتسع اليوم نطاق الاعتراف بحقوق المرأة اتساعاً يشمل العالم كله. بينما كان عدد الدول التي تعترف بهذا الحق لا يتجاوز ست دول عند تأسيس الامم المتحدة.

هذا يدل على ان المجتمع الدولي المتحضر اولى اهتماماً كبيراً وجدياً لقضية المرأة انطلاقاً من ايمان هذه المنظمة المؤكد في ميثاق الامم المتحدة بما للرجال والنساء من حقوق متساوية.

فقد بدأت الامم المتحدة في وقت مبكر انشطتها من اجل القضاء على التمييز ضد المرأة فانشأت لجنة "مركز المرأة" باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي. كخطوة للبدء بالقضاء على الفكرة المسيطرة تجاه المرأة لتحديد امكانياتها تعسفاً. والتي تستند ـ الفكرة ـ (في اعتبار المرأة عنصر القيام بالواجبات المتعلقة بالانجاب وتربية الاطفال والخدمات البيتية، اي تحديدها في دائرة الوسيلة التي تقتصر في تلبية طلبات تخدم متعة الرجل فقط). باسلوب اخر لا حديث عن حق المرأة كشخص لها قدرة التفكير والتصرف وتحقيق اشياء، لكونها انسان بنفس العنوان الذي للرجل كانسان، والمادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تلح على هذه الحقيقة بما يلي: "يولد جميع الناس احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخاء".

إعداد / مركز المعلومات

ترى لماذا هذا الهدر المقصود لحقوق شخص من قبل شخص آخر؟ واذا عدنا الى العصور القديمة اي ما قبل الوحي الالهي سنرى عبادة الآلهة والآلهات قائماً على حد سواء وخاصة في حضارات وادي الرافدين ووادي النيل وجميع الحضارات البشرية الاخرى. ما زال شعبنا الآشوري وبشكل خاص في العراق، يحيي ذكرى ذلك الواقع بتسمية العديد من المولودات الجدد بالاسماء المشهورة "عشتار" ، "اورنينا" ....الخ.

يسجل التاريخ عدد ليس بضئيل من اسماء النساء اللواتي حققن اهداف لا بل بطولات في بناء وتطوير المجتمعات يداً بيد مع الرجل نظيرهن في الطبيعة البشرية، وليس على المستوى الاجتماعي فحسب بل وعلى المستوى الروحي والثقافي والفكري والسياسي والتقني ايضاً...الخ. يدل هذا على وجود المساواة الطبيعية وغير المصطنعة بين الجنس المذكر والمؤنث وذلك منذ ان وجد الانسان.

اما في العصر الحديث لم يقل وجود المرأة اهمية، بل حققت مساهمات كثيرة في الاكتشافات العلمية والمساهمات النضالية والخ. وفي مشاركتها في التطور وتقدم الشعوب في شتى المجالات. وهذا يدل على تقدم ملموس في حقل المطالبة وتحقيق بعض حقوق المرأة. والنساء العاملات في شتى اوساط الحياة كثيرات والعنصر النسوي الذي كرس نشاطه لقضية المطالبة والدفاع عن حقوق الانسان يتزايد اكثر فاكثر. ونتيجة لهذه النشاطات وممارسة النشاط السياسي تعرضت المرأة الى اسوء المعاملات من قبل الانظمة غير الديمقراطية مثل النفي والاهانات والسجن والتعذيب اللاانساني وحتى الى الذبح. وهناك امثلة عديدة نذكر منها: تانيا كوركيس (آشورية) وهي في السادسة عشر من عمرها سجنت في ابو غريب لمدة خمسة اعوام في حين انها كانت قد حكم عليها بالسجن خمسة عشر عاماً وخرجت بخطأ اداري، بقرار عفو كان قد شمل بعض النساء الكرديات سنة ١٩٨٩م وهكذا ليلى زانا الكردية وسهى بشارة اللبنانية وسليمة غزالي الجزائرية وعدد كبير من النساء الفلسطينيات اللواتي اظهرن حضوراً مسيطراً في قمة المدافعين عن حقوق الانسان في قصر شايو في باريس بمناسبة مرور خمسين عاماً على الاعلان العالمي لحقوق الانسان بتاريخ ٨ ـ ١١ كانون الاول ١٩٩٨م حيث سجلت شهادات حية لانتهاكات في قمة القساوة والتخلف بحق المرأة. كذلك النساء اللاتي لاسباب مختلفة يتحملن التعذيب الجسدي والنفسي تحت طغيان السلطات من ناحية وطغيان الوسط العائلي التقليدي السائد في اكثر من بلد في عالم اليوم من ناحية اخرى. انها تواصل العيش تحت نير الاستعباد والس المنظم بكرامتها. فعلى خطى (سوزان براوفيل انتوني) ـ الرائدة في مطالبة حقوق المرأة وتشريع عادل في بداية هذا القرن ـ تواصل النساء مسيرة النضال لاجل الحق والعدالة في عالم اكثر انسانية. وبهذا الشرط فقط يمكن رفع راية المساواة التي تمثل امنية وحلم البشرية برمتها.

مع كل هذا وبالرغم من التطور العلمي والثقافي والتقني للمجتمعات لا تزال المرأة تعاني من نظرة الاستصغار والطغيان من قبل شريكها في الحياة والمصير، الى درجة ان في بعض الاحيان تبدو المرأة خاملة وكأنها متعودة على ظروف الانحطاط تنتظر الخلاص من غيرها.

ترى لماذا كل هذا التصرف الخارج عن القوانين؟ الذي لا يتحدد ببعض الدول او اقليم من الاقاليم فقط، بل وايضاً الدول المتقدمة التي تمارس نوعاً من النظام الديمقراطي. ففي فرنسا، على سبيل المثال وليس الحصر بدأ حق التصويت للمرأة سنة ١٩٤٦ فقط. وقضت امرأة مذبوحة لانها طالبت بحق التصويت: "وتعلل ذلك بانها تتدخل في امور لا تخصها، اي السياسة". والى يومنا هذا، لم يفسح المجال الحقيقي للمرأة لممارسة حقوقها السياسية كما يليق.

هذا الوضع المتواصل الوجود ارغم الجمعية العامة للامم المتحدة على اعتماد قانون صدر سنة ١٩٥٢ يعالج على سبيل الحصر، حقوق المرأة، الا وهو "اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة". هذا ليؤكد قانونياً بان من حق المرأة ان تقوم بشروط مساوية للرجل، بالتصويت في جميع الانتخابات وشغل المناصب العامة، وممارسة جميع المهام العامة التي يحددها القانون الوطني. هكذا نلمس بان في هذه الاتفاقية توضع المرأة في مكانها الصحيح والطبيعي والتي هي مكانة الانسان شأنها شأن الرجل.. باسلوب آخر تضعها في حالة المساواة.

ما من شيء يدعى المساواة بحد ذاته فالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، هي مساواة امام القانون الذي يعتبر الانسان كشخص على اساس طبيعته وصنفه البشري وليس على اساس الاختلاف في صفاته ومهماته وقدراته الحيوية والروحية.. فالتمييز لاجل التصنيف لا يعني التمييز العنصري. لان التمييز العنصري يحدث عندما يحكم على الشخص لاجل اختلافه الجنسي اي (كونه انثى) ام كونه من كذا لون وعرق والخ.

لا يمكن تبرير ذلك التمييز لان الرجل يصعد التل اسرع من المرأة او يحمل اكبر وزن من الاثقال فهو يحظى اتوماتيكياً بحق الاستعلاء والتصرف المطلق على حسابها! ولا ترتبط المطالبة بالمساواة "بالمعنى الحسابي القائم على الارقام والعدد والقياسات المضبوطة لتحديد البعد الكمي للمادة. فالمساواة هنا تعني البعد المعنوي او الاخلاقي الاساسي. فهو الاعتبار اي الاقرار قانونياً، بالذي يجب ان تعتبر المرأة لترجع الى واقع وجودها وكيانها الذي هو وجود وكيان انسان جدير بالاحترام والكرامة ولهذا السبب بالتحديد فالاختلاف او الفارق القائم في طبيعة كل من الجنسين لا يعني نقصاً او ضعفاً كما يعتقد عدد ليس بقليل، اي ان الطبيعة الخاصة بكل من الشخصين لا يمثل مانعاً او عامل نقص لجهة او عامل تعال لجهة اخرى. حيث يتساوى بالمسؤلية الرجل والمرأة منذ البدء، لانهما متكاملان.

فحقوق الانسان الاساسية التي هي حقوق المرأة ايضاً لا يمكن التصرف بها لأنها فطرية تولد مع ولادة الانسان. أي انها غير مطلوبة وضعها بل يتوجب صيانتها بتكافؤها في الدساتير والتشريعات الاخرى الوطنية باسلوب يتساوى مع الرجال. هذه المساواة القانونية بين الرجل والمرأة احتلت مكان الصدارة في اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لأن القوانين الموضوعة تتجاوزها بدون حساب:"من حق المرأة أن تقوم، بشروط متساوية للرجل، بالتصويت في جميع الانتخابات.. للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام... أهلية تقليد المناصب العامة..."

لم تكتف الأمم المتحدة بهذه الاتفاقية ونشاط بخصوص حقوق المرأة وتحضير التمييز القائم ضدها بل اعتمدت اتفاقيات واعلانات واقامت مؤتمرات لمعالجة الظلم والانحطاط بالكرامة الذي يقع على النساء عبر العالم. نذكر أهمها:

-

- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة لسنة ١٩٥٧م التي تنص على أنه لا يمكن تغيير جنسية المرأة تلقائياً بابرام عقد الزواج أو بانهاء الزواج أو بتغيير جنسية زوجها أثناء الزواج.
- اتفاقية الرضى بالزواج، والحد الادنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج لعام :١٩٦٢ فكانت تستهدف كفالة حرية الاختيار للزوجة والقضاء على زواج الأطفال وخطوبة الفتيات قبل سن البلوغ، وتحديد الجزاءات المناسبة عند الاقتضاء. والنص على انشاء سجل لتدوين حالات الزواج.
- إعلان بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٦٧ينادي بتكافؤ حقوق المرأة مع الرجل أمام القانون بما في ذلك حقها في الملكية، ويؤكد أن للابوين حقوقاً وواجبات متكافئة في الامور المتصلة بالأطفال، ويحظر زواج الأطفال و خطوبة الفتيات قبل البلوغ.
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ نحظر التمييز ضد المرأة. وتشمل هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨١ التدابير المتعين اتخاذها للقضاء على التمييز ضد المرأة في شتى الميادين بما فيها المجالات السياسية العامة، والجنسية، والعمل، والصحة، والزواج، والاسرة. وهي تولي اهتماماً خاصاً الى حقوق المرأة الريفية، وضرورة القضاء على الصور النمطية الجامدة لنوع الجنس، اضافة الى قمع البغاء، واقرار مساواة المرأة بالرجل أمام القانون.

كما ان هناك تدابير أخرى تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق المرأة مثل اعداد الاتفاقية التي تعالج حقوق المرأة ولجنة المرأة تتكفل باعدادها. وتجتمع اللجنة كل سنتين لدراسة ما أحرزته المرأة من تقدم نحو المساواة في العالم أجمع. تعمل اللجنة على نحو وثيق مع وكالات متخصصة شتى وخاصة منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ذلك في الأمور التي تمس الحقوق الاقتصادية والحق في التعليم. وعندما تركز برامج الامم المتحدة للمرأة على كيفية تنفيذ المعايير الدولية، فانها تهتم بالمساواة في الحقوق و تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. وفي تلك البرامج، ينصب الاهتمام على دور المرأة في الاسرة وعلى اشراك المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم. كما تتعرض تلك البرامج بالدراسة للصلة بين مركز المرأة ونسبة السكان في كل بلد.

وكانت الجمعية العامة قد اعلنت عام ١٩٧٥م السنة الدولية للمرأة، حيث تولت رعاية مؤتمر عالمي انعقد في تلك السنة في مدينة المكسيك. وأصدر المؤتمر اعلاناً يتضمن مبادئ تتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، ومساهمة المرأة في التنمية والسلم. كما أقر خطة عمل عالمية تحدد الاهداف والخطط العريضة لتحسين مركز المرأة. كذلك أعلنت الجمعية العامة الفترة١٩٧٦ ـ ١٩٨٥م عقد الامم المتحدة للمرأة. وفي عام ١٩٧٦م أقرت الجمعية العامة انشاء معهد دولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يكون مقره في سانتو دومينيغو بالجمهورية الدومينيكية. و أعتمد المؤتمر العالمي لعقد كالامم المتحدة للمرأة الذي انعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠م برنامج عمل للنصف الثاني من العقد، أي للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م وتجسد الموضوع الرئيسي للمؤتمر في شعار "المساواة والتنمية والسلم". وكان من مواضيعه الفرعية "العمل والصحة والتعليم". ومن هذا المنطلق اقترح المؤتمر اجراءات لتنفيذ أهداف الخطة العالمية قبل نهاية العقد.

وفي تموز ١٩٨٥م عقد في نيروبي مؤتمر عالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة، حيث أقر استراتيجيات للنهوض بمركز المرأة قبل عام ٢٠٠٠م أنصب الاهتمام في تلك الاستراتيجيات على سبل تحسين الوضع القانوني للمرأة، ودورها في جميع مجالات الانشطة الانمائية وفي توطيد دعائم السلم والامن على الصعيد الدولي.

ونتذكر جيداً مؤتمر بكين لسنة ١٩٩٥م "المرأة وساحة المنظمات غير الحكومية" أقر المساواة والسلام والتطور كقاعدة للعمل.. والخ من مشاركات المرأة في تجمعات دولية أخرى لا نذكرها، ولأجل الضغط على التشريعات غير العادلة بحق المرأة.

هذا ناهيك عن الوسائل الاخرى المقدمة بشأن وضع المرأة على مستوى مؤسسات دينية واقليمية ومحلية عديدة في شتى أنحاء العالم. اذكر منها الأهتمام الذي تظهره مختلف الكنائس المسيحية عبر الرسائل الرسمية والاصدارات المختلفة والمشاركة في المؤتمرات التي تبحث بقضية المرأة، بينها أهتمام الكنيسة الكاثوليكية المبين خلال الرسائل البابوية الرائعة التي وجهها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بمختلف المناسبات:

- كرامة المرأة لسنة ١٩٨٨م.
- رسالة الى الاسرة في مناسبات سنة الاسرة لسنة ١٩٩٤م.
- رسالة الى النساء لسنة ١٩٩٥م بمناسبة عقد مؤتمر بكين. يأتي فيها بما يلي: "الى هذه الوحدة" أوكل الله، ليس فقط عمل الانجاب والحياة في العيلة، بل عمل بناء التاريخ ذاته." ويواصل فعل الشكر للمرأة الام، والزوجة والفتاة والاخت والعاملة والمكرسة وينتهي بهذه العبارات الجميلة:"شكرا لك ايتها الامرأة لا لشي سوى انك امرأة. تغنين بشعورك بانوثتك فهم العالم وتسهمين في قيام علاقات بشرية على الحق كله."

نلمس اذا، تكرار ملحا لما ورد في مختلف الصكوك الدولية والنشاطات التي تعالج وضع المرأة التي يستهد فيها الاخضاع والانتقاص من كرامتها عبر الزمان والمكان. ما من خيار الا المثابرة والنضال من قبل المرأة أو لا، ومن قبل جميع الجهات المعنية بشأن تعزيز حقوقها على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي بل وعلى مستوى الاشخاص ذات ارادة انسانية للوصول الى وضع حد لأنتهاكات حقوق المرأة وبذلك التخلص من هذا الخلل الذي يقبله الانسان ضد الانسان. وما أجمل من الحرية والاحترام المتبادل !.

المرأة العربية لا عيد لها

عيد العشّاق قد انقضى، وهو العيد الذي يبارك الوجدان الإنسانيّ، ويدعو الفرد لاجتياز حواجز الذّكورة والأنوثة إلى رحاب الإنسانيّة العاشقة، حيث تتعانق الأرواح الولهة سابحة في إكسير الحبّ المتدفّق من منبع الأزل إلى مصب الخلود.

عيد العشّاق هو يوم يهرب فيه الإنسان الذي أدرك عصر العشق من المعابد الرّسميّة التي تفوح منها رائحة الحقائق المطلقة العفنة إلى هيكل ربّ الأرباب الذي لا يقبل القرابين المجسّدة، ولا يبارك غير الصّلاة من أجل خلود المحبّة.

عيد العشق، تلك البدعة الإنسانيّة الرّقيقة الرّاقية التي ابتدعها الإنسان من أجل نسيان أقدم صراع في التّاريخ، صراع الجنسين حتّى يتحوّل انقضاض الذّكر على الأنثى بغرض التّكاثر، إلى لمسة حنان وهمسة حبّ قد تنجب أطفالا يملؤون العالم بالسّلام والتّسامح، هو ذلك اليوم الذي يذكّر الإنسان بآدميّته المشرئبّة إلى الحياة، بالرّغم من واقعه المضمّخ بالدّماء والدّموع والبؤس. احتفلت بذلك العيد كلّ الأجناس التي لا زالت تؤمن بتحقّق الحلم الأبديّ في عالم يؤمن بالحياة ويتسلّح بالحبّ، إلاّ العرب الذين خرج عليهم كهنتهم من أجداثهم الغابرة ليفتوا لهم بتحريم الاحتفال بعيد العشّاق وتجريم إهداء الورود والنّهي عن صلاة العشق خارج شعائر الصّلوات الخمس.

واليوم، يطلّ علينا عيد آخر، هو عيد المرأة، فهل من محتفل؟

في ديار العرب، ليس ثمّة امرأة لأنّه ليس ثمّة رجل. في بلاد العرب ليس هناك غير الذّكر والأنثى، وهذا ليس عيدا للإناث، بل إنّه عيد للمرأة. هذا العيد أيضا سينفرد العرب بعدم الاحتفاء به. إنّ صفة الرّجولة عند ذكور العرب، وصفة المرأة عند إناثها مؤجّلة الاستحقاق حتّى عصر آخر، لأنّ مجتمعاتنا العربيّة تعجّ بمخلوقات تتناسل. فالذّكور تتحكّم فيهم تراتبيّة الفحولة، والإناث ينظر إليهنّ كموضوعات لإشباع الشّهوات. في مجتمعات كهذه، يكون هناك فحل واحد فقط يجبر القطيع بفعل سطوته وقوّته على الخضوع، بينما تبقى الذّكور الأخرى مجرّد كائنات مخصيّة بفعل العسف، فتمارس بدورها القهر على الإناث والأطفال والمختلفين.

إنّ المنقّب في أركولوجيا الطّغيان في البلاد العربيّة سيجد طبقات وطبقات من القهر، لأنّ كلّ القهر ليس واحدا على كلّ مكوّنات المجتمع. إنّها طبقات تزداد ظلما وظلاميّة كلّ ما ذهبنا نحو القاع.

سوف ينبعث الرّجل وتنبعث المرأة من رماد بلاد العرب عندما تقرّر ذكورها وإناثها طرد الفحل الأكبر ليكتسبوا صفات الفرد المواطن الذي يتحكّم في عقله وفرجه. عندها فقط، سوف تكفّ الذّكورة عن المناداة بحقوق وامتيازات مجتمعيّة بفعل امتلاك القضيب، وسوف تكفّ القبيلة والعشيرة عن مشاركة المرأة في ملكيّة جسدها. عندئذ، يمكن أن تتخلّق المرأة العربيّة في التّاريخ، ويمكنها أن تحتفل بعيدها كسائر النّساء في العالم، ويكون لعيد العشق نفسه معنى، وتكون ثمرة العشق بشرا يؤمنون بالمحبّة وبالغد الجميل.

أمّا اليوم، فادعو النّساء العربيّات إلى الإضراب عن التّناسل، لأنّ أطفالهنّ سوف يلقّنون فنّ الموت من فقهاء العدم، ويكونون مخلوقات بائسة مآلها أن تُقتل أو تُقتل قرابين لإله الفحل المجيد.

محمّد عبد المطّلب الهوني

رفقاً بالقوارير !

العنف ضد النساء في المجتمعات الشرقية معترف به وتعد المرأة كائنا ملحقا مغمط الحقوق حتى قانوناً لكن المجتمع الانساني التفت الى هذه الناحية بعد ان اثارت الموضوع دول اميركا اللاتينية وجزر الكاريبي في المؤتمر النسائي الاول الذي عقد في بوغوتا وكولمبيا بين ١٨ و ٢١ من تموز عام ١٩٨١م
ومن ثم اعلان يوم ٢٥ تشرين الثاني يوما عالميا للقضاء على العنف ضد النساء. وفي هذا المؤتمر استنكرت نساء العالم، العنف القائم على الجنس بدءاً من العنف الجسدي في اطار العائلة، ووصولا الى الاغتصاب والتعذيب والاذى الاجتماعي، ثم الاذى والعنف الحكومي الذي يشمل تعذيب وايذاء السجينات السياسيات، وقد تم اختيار يوم ٢٥ من تشرين الثاني احياءً لذكرى الشقيقات الثلاث من جمهورية الدومنيكان (شقيقات ميرابال) وهاتيك الشقيقات الثلاث أعدمن لأسباب سياسية في عهد الدكتاتور روفائيل تروتيلد (١٩٣٠-١٩٦١م).
نحن على يقين من نبل الرجل في اليمن والعالم العربي وعلى هذا فنحن على يقين من انه سيضع اخته وحبيبته ، في حاضنة الرفق، وان من يستخدمون العنف ضد هذه الزهرة، انما هم عصابيون شاذون.

نيويورك .. نقطة البداية

في مدينة نيويورك الامريكية في الثامن من أذار من سنة ١٩٠٨م قامت مجموعة من العاملات الامريكيات بالتظاهر في شوارع المدينة للمطالبة بخفض ساعات عملهن البالغة الثمانية عشر ولرفع اجورهن . وقد قتلت في هذه التظاهرات العشرات من النساء وتعرضت اخريات للضرب والاعتقال .

لقد تم اول احتفال بعيد المرأة في الثامن والعشرين من شباط فبراير ١٩٠٩م وفقا لاعلان الحزب الاشتراكي الامريكي . ثم بعد ذلك في عام ١٩١٠م قررت الاشتراكية الدولية المجتمعة في كوبنهاغن عن اعلان يوم للمرأة يكون ذا طابع دولي . وذلك تشريفا للحركة الداعية لحقوق المرأة والمساعدة على اعمال حق المرأة في الاقتراع . و وافق المؤتمر الذي شاركت فيه اكثر من ١٠٠ امراة من ١٧ بلدا على هذا الاقتراح بالاجماع . وكان اعلان الثامن من آذار عيدا عالميا للمرأة .

لماذا تراجع دور المرأة عربياً

التشدد هو أحد أسباب إقصاء المرأة

كتبت / مروة خالد

تشوب احتفالات العالم العربي بيوم المرأة العالمي الذي تعود جذوره إلى القرن الـ١٩ أبان الثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة. جملة من التساؤلات عن أسباب تراجع دور المرأة الفاعل في المجتمع العربي.

فبعد أن دخلت المرأة منذ بدايات القرن الماضي المعترك السياسي وشاركت في حكومات وبرلمانات وتبوأت مناصب دبلوماسية وسيادية رفيعة. بدأ دورها المحوري يتراجع خلال العقدين الماضيين. وصارت تحرم في بعض الدول العربية من ممارسة العمل السياسي والنيابي بل وحتى الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بصوتها.

أسباب الاستبعاد

يتحدث وليد الطباطبائي وهو احد النواب الاسلاميين عن أسباب استبعاد المرأة في الكويت من دوائر صنع القرار السياسي وحرمانها من الترشيح والانتخاب. مشيرا الى إن "سبب الاعتراض على ترشح المرأة لمجلس الأمة الكويتي مبدئي" لأن للمجلس صلاحيات رئاسية ويتحمل مسؤولية العملية التشريعية واختيار الحكومة وعزلها. موضحا أن عمل المجلس جزء "من الولاية العامة التي قصرتها الشريعة الإسلامية على الرجال !!؟؟".

وهنا أعربت عضو لجنة حقوق الإنسان السعودية سهيلة زين العابدين عن استغرابها من كلام الطباطبائي. قائلة إن المرأة المسلمة مارست الحقوق السياسية قبل الرجل. وأوضحت أن أول من آمن بالإسلام السيدة خديجة بنت خويلد وأول من أستشهد في الإسلام السيدة سمية والدة الصحابي عمار بن ياسر. وأول من ائتمن على سر الهجرة أسماء بنت أبي بكر (ذات النطاقين) وأول من اؤتمن على النسخة الوحيدة من القرآن حفصة بنت عمر.

وقالت سهيلة إن المرأة قاتلت وجاهدت وهاجرت وعاشت الحصار جنبا إلى جنب مع الرجل منذ فجر الإسلام. وعن استبعاد المرأة عن العمل السياسي في الوقت الحاضر قالت في تصريحات صحفية نشرت في الصحف السعودية وبعض القنوات الفضائية العربية إن "مسحة الغلو والتطرف التي غزت المجتمعات العربية والإسلامية هي وراء هذا الأمر".

وأضافت أن "التراجع الحضاري الذي مرت به الأمة الإسلامية وخاصة في العصر المملوكي والعثماني جعل بعض الرواسب في مجتمعات مثل الهند تطفو إلى السطح وأصبح الرجال يلبسونها لباس الإسلام. فلو كان رجال العصر الحالي ينظرون للمرأة نظرة الإسلام لها لما حدث هذا التراجع".

وعن استبعاد المرأة من لائحة الانتخابات السعودية قالت إن الأمر لا يحتاج إلى فتوى والنصوص القرآنية واضحة بشأن مشاركة المرأة ، واتهمت المناهضين لمشاركة المرأة "بتفسير الآيات القرآنية حسب أهوائهم". وأضافت أن "الله سبحانه وتعالى خلق نظام الزوجية في الكون وجعل لكل شيء ذكر وأنثى". وقالت إن المرأة السعودية تقوم بندوات وجلسات حوار من أجل طرح قضاياها على الرجل. والجدير بالذكر أنه لا توجد جمعيات أو ومنظمات سياسية في السعودية تنشط في مجال حقوق المرأة.

وقالت سهيلة إن من أهم القضايا التي تشغل المرأة السعودية أن تعامل معاملة كاملي الأهلية كما نظر إليها الإسلام. وأن تنشأ محاكم أسرية وتلحق بها هيئات استشارية قانونية نسائية، وأن يصدر قانون للأحوال الشخصية منبثق من القرآن والسنة بتكوين لجنة من كبار علماء الدين في العالم الإسلامي، وينضم إلى هذه اللجنة عالمات فقيهات، ويسهم في صياغة القوانين كبار رجال القانون في العالم الإسلامي، وأن تكون المرأة عضوة في المجامع الفقهية. وأن توضع عقوبات رادعة لمن يمارس العنف داخل الأسرة.

الدور الضعيف

وعن غياب المرأة السعودية عن الحياة السياسية يقول المحلل السياسي زهير الحارثي إن دور المرأة لا يزال ضعيفا وسلبيا لغياب التكتلات والتنظيمات النسوية ضمن مؤسسات المجتمع المدني وهذا يعني تعطيل بمتهد من المجتمع السعودي. والعائق ليس سياسيا حسبما قال الحارثي. بل هو اجتماعي ويحتاج الكثير من الوقت لتجاوزه.

وعن معضلة المرأة الكويتية والعملية الديمقراطية قال الحارثي إن هنالك تيارين في الخليج "الأول متطرف وإقصائي ورجعي والثاني متطرف في انفتاحه وتحرره ويحب القفز على الأسوار". وأضاف "أعتقد أن التشدد هو أحد أسباب إقصاء المرأة ، لكنه وجه اللوم في الوقت نفسه إلى المرأة لأنها لم تتكتل وتسمع صوتها بقوة لجميع الأطراف". وضرب مثالا على ذلك بالكويت والبحرين. حيث نجحت التظاهرات في حمل الحكومات على دراسة وضع المرأة السياسي.

نساء كويتيات

نساء سعوديات

وبرزت في الأحداث بمناسبة عيد المرأة أيضا الاعتقالات التي قامت بها الشرطة التركية لتفريق تظاهرة نسوية خرجت في إسطنبول. حيث أثارت هذه الحادثة نفس التساؤلات عن تراجع دور المرأة في تركيا. فالدستور التركي يضمن للمرأة المشاركة في الحياة منذ عام ١٩٣٤عندما حصلت النساء على حق التصويت في عهد مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

ولا تزال أعمال العنف ضد النساء من أبرز القضايا المطروحة على طاولة النقاش في بلد حصل على الضوء الأخضر لبدء مفاوضات انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي. واعتبر رئيس البرلمان الأوروبي جوزيب بوريل الحادث بطاقة تعريف سيئة لبلد يريد الانضمام للأسرة الأوروبية.

دور المرأة لا يزال ضعيفاً وسلبياً لغياب التكتلات والتنظيمات النسوية ضمن مؤسسات المجتمع المدني